

الخاتمة العامة

في نهاية دراستنا هذه التي حاولنا من خلالها تسليط الضوء على أحد أهم الإتجاهات الجديدة في التسيير العمومي و المتمثل في التسيير العمومي الجديد، هذا الإتجاه الذي ما زال يتصف بخصوبة عالية ذلك أنه لا يمثل بناءا نظريا متفقا عليه و لم ينعكس في واقع الممارسة بأشكال موحدة ، كما أنه لم يأخذ بعد كل الفترة الزمنية اللازمة للحكم عليه بصورة قطعية ، إلا أن مبادئه أخذت بعدا واسعا في التطبيق لاسيما في الدول الغربية و بهذا الصدد نشير إلى أن بحثنا هذا هو محاولة لعرض أهمية هذا النوع من التسيير و قد توصلنا في هذه الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات و التوصيات نعرضها فيما يلي :

• الإستنتاجات

- من خلال الدراسة النظرية التي قمنا بها توصلنا للإستنتاجات التالية في الجانب النظري:
- عرف التسيير العمومي تطورا كبيرا و بات من غير الممكن تجاهل تجارب إصلاحه المطبقة في العديد من الدول ، حتى و إن كانت هذه التجارب غير قابلة للإسقاط على دول أخرى ، إلا أن هناك توجهها عاما في تفعيل أساليب هذا التسيير من أجل فعالية أكثر في تقديم الخدمة العمومية و ترشيد استخدام الموارد.
 - يعتبر التسيير العمومي الجديد من أبرز هذه الإصلاحات في الدول الغربية لاسيما في العشريتين السابقتين ، حيث تعددت فيه المساهمات و النماذج المقترحة و المطبقة.
 - التسيير العمومي الجديد يتبنى بالأساس في حده الأدنى ميكانيزمات جديدة أقرب إلى ميكانيزم السوق و يهتم بالنتائج على عكس ما هو سائد من توجيه الإهتمام إلى إحترام القواعد و الإجراءات .
 - ليس هناك من الدراسات التقييمية الشاملة ما يكفي لصياغة أحكام موضوعية على تقييم التجارب التي قامت في الغرب حول إصلاح تسيير المنظمات العمومية لكن المؤكد أن الإصلاحات متواصلة، و بالنظر إلى التغيرات التي يعرفها العالم فليس من الممكن الإستمرار في ظل النموذج البيروقراطي الذي ساد لما يقارب قرن من الزمن.

- و فيما يتعلق بالتعليم العالي بالجزائر فلا شك أن هذا الأخير يمثل قطاعا هاما في كل المجتمعات غير أن أهميته إزدادت بالنظر إلى التطور التكنولوجي الحاصل بالعديد من المجالات (الإتصالات ، البيوتكنولوجيا ، الخدمات الصحية و التعليمية ... إلخ) .
- إن تسيير الجامعات إتسم- تحت ضغط تسارع وتيرة التغيير و تكاثر عدد الطلبة و الهياكل الإدارية و البيداغوجية - بنوع من البيروقراطية الإدارية وأساليب تسيير تقليدية باتت غير مجدية لبلوغ أهداف الجامعة في الإستجابة لاحتياجات المجتمع و مسايرة التوجه نحو العولمة و اعتماد أنماط قابلة للإندماج في الأنماط المعتمدة عالميا ، و هو ما تحاول الجامعة الجزائرية بلوغه من خلال معطيات إصلاح التعليم العالي و تطبيق نظام التعليم الجديد (LMD) ، الذي دخل حيز التنفيذ في بعض جامعات الوطن.

أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فتوصلنا إلى الإستنتاجات التالية :

- لا ينفى أحد أن جامعة بسكرة عرفت تطورا كبيرا في الأربعة أو الخمسة سنوات الأخيرة من حيث التوسع في البناء و كذلك في التكوين في فروع لم تكن موجودة سابقا ، هذا لا يمنع من القول من أن جامعة بسكرة تعاني من نفس المشاكل التي تعاني منها الجامعات الأخرى للوطن و هو ما أثر على أساليب تسييرها لا سيما فيما يتعلق بالميزانية من حيث توزيع المبالغ على مختلف الأبواب رغم ما تتميز به هذه الجامعة في السنوات الأخيرة من القدرة على إستيعاب المبالغ المخصصة لها في إطار الميزانيات المتعاقبة و ذلك منذ أربع سنوات حيث أن مستوى إستهلاك الإعتمادات بلغ أكثر من 97% في السنوات الأخيرة .
- إن الكثير من التشريعات المتعلقة بصرف الميزانية باتت لا تستجيب لتيرة التغيير الحاصل في الجامعة و تطبيق نظام الكليات بما يعطل إنفاق الأموال وفقا للإحتياجات بالإضافة إلى الإجراءات الروتينية التي تؤدي إلى بطئ العمل و هو ما يؤثر على السير الحسن لمختلف أوجه نشاط الجامعة لا سيما الجوانب البيداغوجية.
- إن جامعة بسكرة تتوفر نسبيا على الموارد الكافية لتحسين مستوى أدائها خاصة في السنوات الأخيرة و هذا لا يعني أن الجامعة ليست في حاجة إلى أموال إضافية

و لكننا نريد أن نقول أن هناك نمو كبير في المبالغ المرصودة لتسيير هذه المنظمة الجامعية.

- هناك ميل نحو تراجع التكلفة السنوية المتوسطة للطالب و هو ما يثبت أن المنظمة تسعى لترشيد إنفاقها إذا حافظت على هذه النتيجة.

● التوصيات

لقد بات من الأكيد أن الإدارة الفعالة تمثل عاملا أساسيا في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية فالعلاقة بين التنمية الإدارية و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية تحتاج إلى ترسيخ التقاليد المناسبة و العمل بنظام من شأنه تكريس النتائج الفعلية على أرض الواقع . و لتصبح الإدارة الجزائرية و الإدارة الجامعية على وجه الخصوص في مستوى التحديات الراهنة لا يكفي تطور الهياكل و سن التشريعات التقليدية و اتخاذ الإجراءات من حين لآخر بل إن التحول من إدارة بيروقراطية و غير فعالة إلى مستويات أداء عالية يتطلب إحداث عدة تغييرات حاولنا تحديد بعضها و عرضه في شكل توصيات كما يلي :

- اعتماد تشريعات و إجراءات جديدة تصب في أسلوب الإدارة بالنتائج أي تحول الإهتمام المنصب على المراحل الإجرائية إلى مقارنة النتائج بالأهداف المسطرة .
- إن التحول أو الإنتقال من أساليب التسيير العمومي التقليدي إلى التسيير العمومي الجديد يتطلب بالدرجة الأولى إلزاما من الهيئات العليا في السلطة ، ذلك أن مهمة التغيير لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت بصورة شاملة و بدفع من الهيئات الحكومية المركزية.
- القيام بتحضير التغيير داخل الإدارات المركزية والمحلية من أجل تغيير الذهنيات نحو سلوكات جديدة من شأنها تقبل الميكانيزمات المحتمل إدخالها و تشجيع روح المبادرة في أعوان الإدارة نحو نتائج أحسن بصورة متواصلة و ذلك بالقيام بحملات تحسيسية و أخرى تربصية لتعريف موظفي القطاع العمومي بأبعاد و ضرورات هذا التغيير .

- في إطار الإنفتاح الذي تعرفه البلاد فإن الجامعة مدعوة للإهتمام بزبائنها (الطلبة) من حيث الإستجابة إلى احتياجاتهم بشكل أفضل و ذلك تحسبا للمنافسة المرتقبة على المستوى الدولي و حتى الوطني و المحلي مستقبلا .
- تحديد أهداف كمية أو بمعنى آخر قابلة للقياس و ذلك للتمكن من متابعة مستويات الأداء و تعديلها مرحليا و تقييم مدى رشادة إستعمال الموارد المتاحة ، من خلال إعتداد مؤشرات منها مثلا (نسب: طالب / حاسوب ، طالب/أستاذ ، طالب/ إداري ، طالب/ كتاب، طالب/ مقعد في المكتبة ، نمو عدد الطلبة إلخ).